اقتصاد

٥٨ قرضاً منحها «الصناعي» خلال ٢٠١٨ بقيمة ٧٠٠ مليون ليرة

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف الصناعي عمر سيدي لـ«الوطن» عن مباحثات جارية لتمويل مشروعين لإنتاج الدواء بقيمة تصل نحو ١٥٠ مليون ليرة، موزعة على المعملين، مبيناً أن هذا النوع من التمويل يأتي ضمن رؤية المصرف الحالية في التوجه نحو تمويل المشروعات الحيوية والمهمة على التوازي في التركيز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المهن العلمية الحرفية ومراعاة التوازن في التمويل بين مختلف القطاعات لتحقيق أوسع حالة من التوازن والعدالة في تمويلات المصرف التي يمنحها بالتناغم مع الأولويات الحكومية في هذا الإطار.

وبيّن سيدي أن المصرف منح خلال العام الماضي ٥٨ قرضاً بقيمة تجاوزت ٧٠٠ مليون ليرة وأن معظم هذه التمويلات ذهبت لمشروعات صغيرة ومتوسطة منها مشروعات معاصر الزيتون ومنشآت لصناعة البلاستيك والخزن ومواد البناء وغيرها من المشروعات الصغيرة التي تمثل متممات أساسية لعمل المشرعات الصناعية الكبيرة.

وتجاوز حجم التحصيلات في العام الماضي حسب المدير العام ٤ مليارات ليرة، منها ٢,٥ مليار ليرة تعود لقروض متعثرة، حيث أنجز المصرف ما يزيد على ٣٦ تسوية خلال العام ٢٠١٨ مع الصناعيين المتعثرين، مبيناً أن هذه التسويات إيجابية وهي تعود بالنفع على الصناعي وعلى المصرف بالوقت نفسه، حيث يعتمد المصرف على التوسع في التواصل والحوار مع الصناعيين المتعثرين خاصة ومنهم المتعثرون لأسباب موضوعية بفعل الظروف التي رافقت سنوات الحرب على سورية بينما وصلت تحصيلات المصرف الطبيعية نحو ١,٥ مليار ليرة.

واعتبر المدير العام أن المصرف الصناعي يعاني من تضخم في الودائع وهو حال مشابه لمعظم المصارف العامة، مبيناً أن المصرف يتجه للتوسع في زيادة التوظيفات لهذه الودائع وخاصة في دعم المشروعات ذات الدورة الإنتاجية السريعة والتي تمثل أولوية في الحياة اليومية ودعم مختلف المشروعات الصناعية، إذ يجري الكثير من المباحثات في الغرف الصناعية ووزارة الصناعة، وفي هذا الاتجاه يجري التحضير للقاء يجمع بين المصرف الصناعي وبعض مديريات الصناعة في المحافظات لزيادة التعريف بالمنتجات التي يقدمها المصرف الصناعي وبحث المشروعات المطروحة

> سيدي لـ«الوطن»: نتجه للتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والحرفية وتحقيق التوازن بين القطاعات

من الصناعيين وأهميتها ومدى الجدوى المتوقعة منها.

وفيما يخص رأسمال المصرف أكد سيدي أن دفع الحكومة ٣ مليارات ليرة لرأسمال المصرف يمثل إنجازاً مهماً لجهة تمكين المصرف من تلبية احتياجات التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة المتضرر منها، والتي تحظى بمعاملة تمييزية من ناحية القروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها، وأن تسديد جزء من رأس مال المصرف يؤدي إلى تحسن الكثير من المؤشرات وأهمها كفاية رأس المال والحد الأقصى الممكن منحه للمتعامل أو لمجموعة مترابطة، حيث كان الحد الأقصى الممكن منحه لا يتجاوز ٢٥٠ مليون ليرة، بينما أصبح الآن بحدود مليار ليرة كما أنه يسهم في زيادة الأموال الجاهزة لدى المصرف وينعكس إيجاباً على نسبة التوظيفات إلى مصادر التمويل.

وفي حديث عن فروع المصرف بين المدير العام أن هناك حالة توصيف تعمل عليها الإدارة لكل فروع الصناعي وتقييم حالة هذه الفروع لجهة الأداء ومعرفة احتياجاتها ومستلزمات العمل الأساسية لديه، وخاصة أن العديد من الفروع تعاني جملة من الصعوبات تتعلق في ضيق المساحة التي تعمل فيها وضعف توافر مستلزمات العمل وهو ما يؤثر سلباً في أدائها وأنه يتم العمل حالياً على معالجة هذه الصعوبات وتطوير عمل الفروع وتحسين جودة الخدمات المقدمة لديها.

«الصناعة» تنهي حساباتها عن ٢٠١٨: ٧٣١ مليون ليرة ربح صاف بتراجع ٩٥٪ والسبب خسارات النسيجية والكيميائية

هناء غانم

سجلت مؤسسات وشركات وزارة الصناعة أرباحاً صافية بعد الضريبة والخسائر بقيمة ٧٣١ مليون ليرة سورية خلال العام الماضي (٢٠١٨)، منخفضاً بنسبة تزيد على ٩٥٪ عن العام السابق (٢٠١٧) حيث بلغ الربح ١٥,٣ مليار ليرة سورية.

وبحسب التقرير النهائي لوزارة الصناعة عن العام ٢٠١٨ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد بلغت الأرباح قبل الضريبة والخسائر في المؤسسات التابعة للوزارة نحو ٨,٧ مليارات ليرة سورية خلال العام الماضي، منخفضاً بنسبة قاربت ٦٤٪ عن العام السابق.

وبحسب النتائج المالية لمؤسسات الوزارة، بيّن التقرير أن الخسارة كانت من نصيب ثلاث مؤسسات، وكانت الخسارة الأكبر من نصيب المؤسسة الكيميائية بنحو ٨,٧ مليارات ليرة سورية بعد الضريبة، ثم النسيجية بخسارة بعد الضريبة نحو ٤,٩ مليارات ليرة سورية، وأخيراً السكر بنحو ٨٧٧ مليون ليرة سورية، أي إن خسارة تلك المؤسسات تجاوزت ١١,٦ مليار ليرة، إلا أن أداء الهندسية عدّل من النتيجة العامة، بعد أن حققت ربحاً صافياً بعد الضرائب يزيد على ٦ مليارات ليرة سورية، ثم الغذائية بربح صاف يقارب ٢,٣ مليار ليرة، ومن ثم التبغ التي حققت ربحاً صافياً بنحو ١,٨ مليار ليرة، والإسمنت يقارب ١,٤ مليار ليرة، والأقطان بربح ٨٢٢ مليون ليرة، أي إن ربح المؤسسات الخمس يزيد على ١٢,٣ مليار ليرة.

وحول تتبع تنفيذ الخطة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية أوضح التقرير أن مجموع المؤسسات قد حققت إنتاجاً فعلياً قيمته ٢٣٩,١ مليار ليرة، بنسبة تنفيذ ٣٥٪ مقارنة بالمخطط إنتاجه للعام ٢٠١٨، وبمعدل تطور بلغ ١١١٪ عن المنفذ عام ٢٠١٧.

الملاحظ من خلال بيانات التقرير هو التراجع الحاد في النتائج المالية لمؤسسات الإسمنت والكيميائية والنسيجية، بينما كان الربح الصافي للإسمنت يقارب ٨ مليارات ليرة سورية، عام ٢٠١٧؛ انخفض إلى أقل من ١,٤ مليارات العام الماضي، كذلك في الكيميائية فبعد أن كانت رابحة عام ٢٠١٧، تكبدت خسارة كبيرة العام الماضي، وأيضاً ازدادت خسارة النسيجية بشكل كبير.

ولم يخف التقرير وجود العديد من الصعوبات والمعوقات التي تتطلب ضرورة إيجاد حل لها، وتتمثل بداية بصعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج الرئيسية في بعض الشركات كالقطن والفوسفات والمواد الأولية الأخرى وعدم استمرارية توافر حوامل الطاقة من غاز وكهرباء ومازوت.

إضافة إلى صعوبة تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تتطلب مبالغ كبيرة، ناهيك عن التوقفات التي حصلت في بعض الشركات بسبب الظروف الراهنة وصعوبة تأمين القطع التبديلية اللازمة وبعض التجهيزات والآلات، وصعوبة تأمين بعض المواد الأولية بسبب الظروف السائدة، وإحجام الكثير من الشركات العالمية عن الاشتراك في المناقصات المعلن عنها.

إضافة إلى تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة سواء بسبب المشاكل الفنية أم المشاكل التسويقية، ما أدى إلى اختناقات وتراجع في المواصفات، بالترافق مع مشكلة رواتب العمال في الشركات الواقعة في المناطق التي طالها التخريب وتوقف الإنتاج واستمرار عبء رواتب العاملين في الشركات المتوقفة عن العمل، ما أثقل كاهل هذه الشركات بالديون وأدى إلى تآكل قيمة الموجودات الثابتة، وتحميل النفقات الثابتة كافة على الكمية المتدنية من الإنتاج الفعلي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في نصيب وحدة المنتج من النفقات الثابتة.

كما أن قدم الآلات والمعدات وانتهاء العمر الفني الإنتاجي لأغلبها وانخفاض معدل الانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتاحة وزيادة في استهلاك المواد الأولية بنسب تفوق المعايير الدولية قد أدى إلى انخفاض الريعية الاقتصادية.

ومن الصعوبات أيضاً ارتفاع نسبة العوادم في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية بسبب تدني جودة الأقطان، إضافة إلى التشميط الحاصل في كونات الغزل ما أدى إلى الهدر غير المبرر بالمواد الأولية.

ومن المشكلات عدم قدرة الشركات على تسويق منتجاتها لأسباب متعلقة بالنقل، إضافة إلى عزوف الموزعين والموردين عن التعامل مع الشركات العامة بسبب كثرة الإجراءات الروتينية من عقود وتأمينات وطوابع ورسوم وضرائب وتحولهم إلى التعامل مع القطاع الخاص، والأهم عدم وجود دعم اقتصادي للمنتج الوطني مقابل المنتج الأجنبي أسوة بكل الدول.

وبخصوص الصعوبات المتعلقة بالمجال المالي والإداري بين التقرير أن ضعف السيولة المالية لبعض الشركات قد أثر سلباً على تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية، إضافة إلى وجود تشابكات مالية بين بعض الشركات وجهات عامة مختلفة ما جعل بعضها يعجز عن تسديد رواتب العاملين فيها، والأهم الروتين والتأخير لدى المصارف السورية في تبليغ الاعتمادات والحوالات الواردة، إضافة إلى عدم قدرة النظام الإداري الحالي للقطاع العام الصناعي على التماشي مع متطلبات المرونة اللازمة لإدارة شركاته، وذلك بسبب القيود الإدارية والمالية والتشريعية التي يعاني منها والتي تجعله غير قادر على منافسة القطاع الخاص أو السلع المستوردة.

ومن المؤشرات الأخرى الخاصة بأداء القطاع العام الصناعي للعام الماضي ذكر التقرير زيادة المبيعات بنحو ٨,٧٪، إذ بلغت المبيعات الإجمالية نحو ٢٢١,٤ مليار ليرة سورية خلال العام ٢٠١٨، مقارنة بنحو ٢٠٣,٧ مليارات عام ٢٠١٧، ترافق ذلك مع زيادة في المخزون خلال عام بقيمة تزيد على ١٧ مليار ليرة سورية، إذ تجاوزت مبلغ ٦١,٣ مليار ليرة العام الماضي مقارنة بنحو ٤٤,٣ مليار ليرة عام ٢٠١٧.

كما زادت استثمارات الوزارة بنحو ٢,٩ مليار ليرة سورية مسجلة نحو ٩ مليارات عام ٢٠١٨ مقارنة بنحو ٦,١ مليارات عام ٢٠١٧.

كما انخفض عدد العمال في مؤسسات الوزارة أكثر من ألف عامل، إذ بلغ عدد العمال المشتغلين في نهاية العام الماضي ٤٢٠٥٢ عاملاً، مقارنة بـ٤٣,٩٥ عاماً نهاية ٢٠١٧.

مدير في الكهرباء لـ«الوطن»:

وضع الكهرباء الحالي مؤقت وبسبب ظروف خاصة

قصي أحمد المحمد

أكّد مدير مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أن الوضع الكهربائي العام هو مؤقت حالياً، وهناك ظروف خاصة تمر بها سورية سببها الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب السوري، آملاً ألا يطول الوضع السائد، مبيناً أن الوضع مقبول إلى حد ما رغم الصعوبات خلال اليومين أو الثلاثة الماضية.

وأوضح المدير أنه لا يمكن القول في هذه المرحلة بأننا سنلحظ ارتياحاً واضحاً خلال فترة قريبة جداً، مشيراً إلى أن الواقع الحالي لا يدعو إلى التفاؤل كثيراً، موضحاً أن الوضع سيكون أفضل على المنظور البعيد.

وأشار المدير إلى أن المرحلة الحالية والمقبلة ستكون صعبة نتيجة تشديد الحصار من كل الجهات على سورية، مع الحاجة الماسة للمواد الأولية من فيول وغاز وغيرها، وبالتوازي مع وجود مجموعات توليد منتهية العمر الافتراضي والفني، وخاصة مجموعات محطة توليد كهرباء بانياس التي أعطالها تفوق ساعات عملها بكثير.

وتمنى المدير على المواطنين تفهّم الواقع الحالي بكل شفافية وتحملهم له كما تحملوا ظروف الحرب المباشرة على مدار السنوات السبع الماضية، مؤكداً أنه لا يمكن الحديث إلا ضمن الإمكانيات الموجودة، ليصار إلى تحقيق مواءمة بين راحة المواطن، وتصرف الوزارة بطريقة سليمة بما يضمن استقرار الوضع العام.

وحول موضوع التقنين، بين وجود أمور كثيرة تتدخل بموضوع العدالة في التقنين تؤدي إلى انحرافه عن التطبيق بشكل كامل، وهي وجود بعض الاستثناءات لمناطق حيوية وحساسة تحتاج لكهرباء بشكل دائم، وفي هذه الحالة يمكن لبعض المناطق أن تكون موصولة معها بنفس الخط ما يظهر فروقات في التقنين بين منطقة سكنية وأخرى.

وأشار إلى أن تأثير حالة التبادليات التي تظهر في بعض المناطق أيضاً تجعل نظام التقنين ينحرف عن هدفه، معتبراً أن التبادلات حالة خطيرة، مشيراً إلى أن هذه الظاهرة تتضح في بعض الأحيان بالمناطق التي تكون متلاصقة ويكون التقنين لديهم عكسياً ما يدفعهم إلى تبادل خطوط فيما بينهم، ما يضمن استمرار التغذية لديهم ويترك حالة من عدم العدالة بالتوزيع.

ولفت إلى تأثير التعديات والاستجرار غير المشروع على الشبكات حيث يتم سحب كميات من الخزانات أكثر من استطاعاتها، ما ينعكس بشكل سلبي عليها ويترك حمولات كبيرة تزيد من حالات الفصل عليها، وبالمقابل يكون الوضع مستقراً في المناطق التي تغذى بمحطات ولكن لا يوجد فيها حالات استجرار كبيرة أو شبه معدومة.

أمّا بالنسبة لموضوع فصل الترددات، فقد بين المدير أنها كانت توضع على بعض المحطات التي تزيد حمولاتها حيث تفصل حفاظاً على سلامة الشبكة، وهي أيضاً لا تحقق العدالة، إذ يمكن معالجتها من خلال توزيع الترددات على جميع المحطات كي لا تسود حالة ظلم لأي منطقة، مؤكداً أنه كفكرة وبرنامج وتطبيق يوجد عدالة تقنين، ولكن لا يمكن تطبيق حالة مثالية في موضوع الكهرباء في الوقت الحالي، مشيراً إلى أنه يتم العمل قدر الإمكان على مراقبة الشبكات للحفاظ على سلامتها.

خلاف ضريبة الدخل مستمر بين «مالية دمشق» والصاغة

عيد لـ«الوطن»: لا يمكن التغاضي عمن يتوجب تكليفاً ضريبياً

علي محمود سليمان

صرّح عضو جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق إلياس ملكية لـ«الوطن» بأن الخلاف مع مديرية مالية دمشق ما زال مستمراً فيما يتعلق بالتكليف المالي لضريبة الدخل على الصاغة والمحال والورشات.

وبيّن أن نقطة الخلاف تتمثل في طلب مالية دمشق الحصول على سجل المنتسبين للجمعية لتكليفهم الضريبة، على حين جمعية الصاغة راسلت المالية وطالبت بأن يكون تكليف ضريبة الدخل على المحل أو الورشة وليس على الأفراد العاملين فيها، فليس كل منتسب للجمعية هو ممارساً للمهنة بشكل فعلي، إذ هناك العديد من المحال التي يعمل بها الأب وأبناؤه، وهنا الأبناء منتسبون للجمعية ولكنهم يعملون في محل واحد.

ولفت إلى أن مالية دمشق بينت أنها لن تكلف غير الممارس للمهنة، ولكن جمعية الصاغة طالبت بالحصول على ضمان لذلك لتقوم بتقديم سجل المنتسبين للمالية، ورفضت المالية إصدار كتاب رسمي بعدم تكليف المنتسب للجمعية وغير الممارس للمهنة، ما زاد في الخلاف بين الطرفين.

وبيّن ملكية وجود منتسبين للجمعية ولكنهم يسافرون إلى الخارج وانتسابهم للجمعية ليس لممارسة المهنة في الأسواق وإنما للاستفادة من مزايا البطاقة الحرفية عند السفر، كما أن هناك العديد من محال الصاغة في دمشق وهي غير مكلفة ضريبياً وغير منتسبة للجمعية، وبذلك يمكن للمالية التوجه إلى المحال والتأكد ممن هو مكلف ضريبياً ومنتسب من غيره.

وفي هذا السياق أكد مدير مالية دمشق محمد عيد لـ«الوطن» أنهم لم يصلوا إلى حل نهائي مع الصاغة نتيجة وضع الجمعية لشروط مسبقة، وهذا مخالف للقانون، فمن يجب تكليفه ضريبياً لا يمكن التغاضي عنه، وخاصة أنها ضريبة دخل مقطوع لا تخضع لأي اتفاقيات، وهو يندرج ضمن قانون جباية الأموال العامة، ومن لا يقم بالتسديد تنطبق عليه إجراءات الحجز والبيع بالمزاد العلني، فلا يمكن التهرب من التسديد لأي مكلف وهذا تطبيق للقانون.

ولفت إلى أن التكليف يكون للمنشأة وليس للعاملين فيها، وإن كان هذا الاعتراض لدى الصاغة، فلا يمكن تكليف صاحب المنشأة والعاملين لديه سواء كانوا أبناءه أو عمالاً لديه، فلا يمكن تكليف المنشأة الضريبة ثم إصدار تكليف مستقل للعاملين فيها، فهذا يتعارض مع القانون، وعليه فإن مطالبتنا بسجل المنتسبين هو لتحديد من هو صاحب المنشأة أو المحل ومن هو العامل لوضع التكليف الضريبي للمنشأة فقط، فلا يجوز تكليف من لا يملك مطرحاً ضريبياً.

> ملكية: طالبنا بضمانات لعدم تكليف المنتسب وغير الممارسة للمهنة

وعن واقع الأسواق شهد غرام الذهب عيار ٢١ انخفاضاً بـ٢٠٠ ليرة سورية عن نهاية الأسبوع المالية مسجلاً ١٩ ألف ليرة سورية لبداية الأسبوع الحالي، حيث تم التسعير على أساس دولار وسطي بـ٥١٧ ليرة سورية.

تعـــــزية

بسم الله الرحمن الرحيم

«يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي»

ببالغ الحزن والأسى وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره، ينعى رئيس وأعضاء مجلس إدارة بنك الأردن - سورية:

السيد محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي

عضو مجلس إدارة البنك

تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

إنا لله وإنا إليه راجعون